http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1861) السنة السابعة - الاربعاء (28) تموز 2010

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العنف يطل من نافذة التطرف

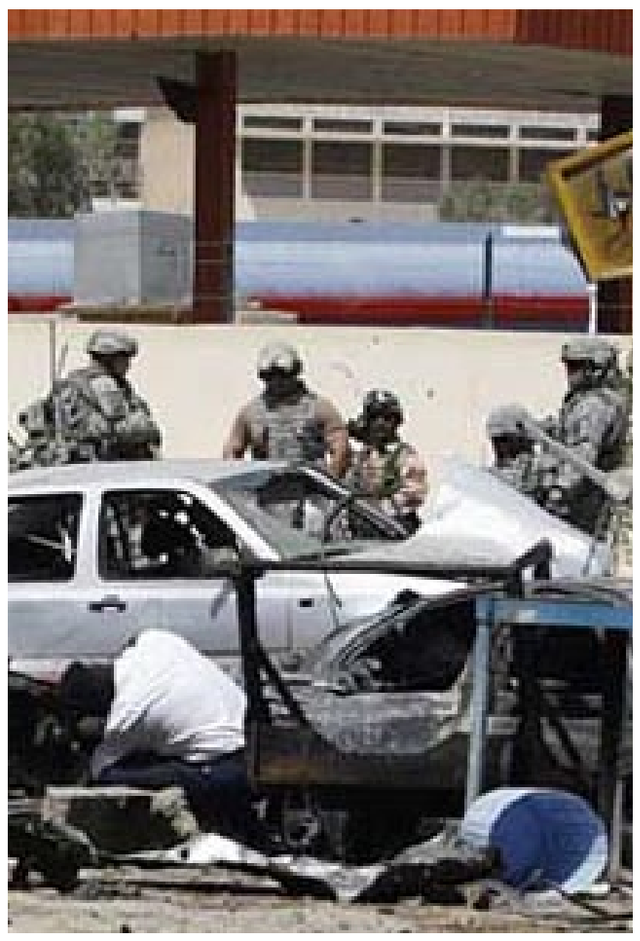

سناء حسين الداوودي

يعرف العنف على انه (الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها) ويعد العنف مرافقاً للكراهية والرغبة في التدمير وإيذاء الآخرين، ويطل العنف على الشعوب من نافذة التطرف في المواقف واعتقاد البعض أفرادا أو جماعات بأنها المالكة الوحيدة للحقيقة.

الأمر الذي يجعلها تلغي ما لدى الآخرين من حقائق فيتحول التطرف إلى حصار وقطيعة مع الطرف الآخر وقطع الجسور معه واستحالة التفاهم والالتقاء. والمتطرف يعيش حالة من العزلة عن أفكار وآراء الآخرين ويصبح من الصعب إقناعه أو تغيير آرائه المتطرفة.

وهناك عدة أنواع من العنف أهمها العنف السياسي والاجتماعي والطائفي والثقافي. أما العنف السياسي والذي يستخدم لتحقيق أهداف سياسية معينة فهو يطلق على الأعمال والممارسات التي تقوم بها أحزاب او حكومات أو النظام السياسي أو قوى سياسية ضد أفراد أو مجموعات. متخذة أشكالاً عدة كالقتل والضرب والاعتقال والتنكيل ..الخ.

وكذلك يمكن تعريف هذه الممارسات بأنها مجموعة من الممارسات تخدم أساسا أهدافاً موجهة كطمس هوية مكون اجتماعي (حزب، طائفة، قومية، دين) عبر ممارسات قسرية تؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وهي ممارسات مقصودة لمحاولة تهيئة الأجواء المناسبة والمشجعة للعنف السياسي بطرائق مباشرة ما يسهم في تعزيز الاضطرابات الاجتماعية وزيادة التباعد بين المكونات.

من اجل ذلك نجد ان مظاهر العنف اليوم تظهر في الدول المتأخرة من دول العالم الثالث أكثر من ظهورها في دول العالم المتحضر لأن العامل الثقافي هو الأكثر تأثيرا في سلوك الإنسان كما يقول عالم النفس (سكنر) (فان العنف يبدأ في الرؤوس قبل الفؤوس) هذا بالتالي يعني ان وراء العنف ثقافة معينة تغذيه وتؤسس له وتحركه وتوجهه باعتبار إن الثقافة هي المرجعية الأولى للسلوك والمواقف الاجتماعية والسياسية والأفكار التي يؤمن بها البعض وهي الإطار الذي يؤطر سلوك الأفراد والجماعات.. ولو عدنا إلى العقود الثلاثة الماضية قبل سقوط النظام الدكتاتوري في العراق لوجدنا إن جميع المؤسسات فيه كانت تسعى إلى نشر ثقافة معينة وهي ثقافة الحزب والقائد بعيدا عن كل الثقافات الأخرى التي حوربت في تلك الحقبة وبعيدا عن تقبل الرأي الآخر أو احترام الطرف المقابل وبالتالي تهميشه ومحاولة إقصائه بشتى الممارسات التي ذكرناها ضمن ممارسات العنف السياسي.

فلقد مارس ذلك النظام عنفا سياسيا لسحق منافسيه والانفراد بالرأي والسلطة على مدى فترة حكمه الطويلة فشهدنا اعتقالات واسعة ضمن صفوف المعارضة وحتى ضمن صفوف الأصدقاء الذين كان لهم مجرد رأي آخر قد يتناقض مع رأي الحزب أو فكر القائد.

وبعد سقوط الصنم ونظامه في التاسع من نيسان من ٢٠٠٣ وسقوط دولة الحزب الواحد والقائد الضرورة وما تبعها من انهيارات سريعة لمفاصل الدولة.

تحطمت قوات ذلك النظام ولم تعد تمثل مؤسسات حزبية او حكومية سياسية ولم يعد بامكانها ممارسة العنف السياسي تحت جلباب الدولة بل تحولت إلى مجموعات إرهابية ورثت ثقافة النظام السابق في استخدامها للعنف ضد كل من يحمل رأيا مخالفا لها .فأضافت من خلال عنفها السياسي محاولة جر البلاد إلى عنف آخر هو العنف الطائفي في محاولة لتأجيج الحرب الطائفية بين أبناء البلد الواحد خدمة لمصالحها السياسية... ومن الجدير بالذكر إن المشهد السياسي الحالي في العراق يشهد أعمال عنف، يرى المراقبون ان معظمها تعد من هذا النوع الذي يعده البعض ضغطا من جهات معينة تريد إيصال رسالة إلى الآخرين من انها ما زالت لديها اليد الطولى في ممارسة العنف السياسي في حال حدث أن تعرضت هذه الجهات السياسية للإقصاء أو الظلم حسب رأيها.

ولقد شهدت التجربة العراقية عبر السنوات التي تلت سقوط النظام العديد من الممارسات التي لجا إليها البعض من السياسيين في محاولة التأثير على الشارع العراقي من خلال إثارة العنف والتشجيع عليه والتهديد به من خلال تصريحاتهم. ولكن على الجميع أن يدركوا إن العنف لا يؤدي إلا إلى المزيد من العنف وعليهم أن يقدموا الحلول السلمية والحوارية على الحلول أو البدائل العنفية والعدوانية وهو الأمر الذي نجده في تاريخ ديننا الحنيف ومبادئه السمحاء ونجده سائدا بطريقة أو بأخرى في المجتمعات المتحضرة والتي وصلت إلى ما هي عليه من مستويات عالية في الديمقراطية والحرية التي استطاعت أن تخدم شعوبها من خلال ما وصلت إليه من رقي وتحضر وعلينا أن نترك ثقافة العنف وننفتح على الآخر وعلى ثقافته وفكره لعلنا نتخلص مما ورثناه من ثقافة تدعو إلى قتل الأبرياء لا لشيء إلا لخدمة مصالح ضيقة..

الوفد والإخوان.. ومقولة القطبين

حسين عبدالرازق

منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ السماح بقيام ثلاثة أحزاب «يمين ووسط ويسار» بعد هيمنة نظام الحزب الواحد «هيئة التحرير - الاتحاد القومي - الاتحاد الاشتراكي العربي» على الحياة السياسية منذ إلغاء الأحزاب في يناير ١٩٥٣ ولمدة ٢٣ عاما متصلة، وبالتالي احتكار حزب واحد - حزب الرئيس - على السلطة والثروة طوال ٣٤ عاما.. منذ ذلك الحين والحزب الوطني الديمقراطي حريص على عدم وجود حزب آخر قوي قادر على منافسته وتهديد احتكاره للسلطة، مستخدما في ذلك التشريع وجهاز الدولة وتزوير الانتخابات وأجهزة الأمن.

وهكذا خاض الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة الرئيس الراحل السادات، والذي نشأ عام ١٩٧٨ بعد أن كان يحمل اسم «حزب مصر العربي الاشتراكي» عند تأسيسه عام ١٩٧٦ كأحد أحزاب «منابر» ثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكي، خاض معركة شرسة ضد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي مثل منافسا حقيقيا له معبرا عن تيار اليسار المصري بكل تاريخه.

لقد اختار مؤسسو حزب التجمع منذ اجتماع هيئته التأسيسية الأولى في ١٠ أبريل ١٩٧٦ التأكيد علي استقلاليته، وطرح برنامج سياسي نقيض لبرنامج الحكم، رافضين أن يكون حزبهم جزءا من الديكور الديمقراطي الذي أراده السادات زينة لحكمه يكسب به رضا الحزب الرأسمالي، ولم يكن السادات مستعدا لقبول حزب بهذه الصفات، فقاد حملة هيستيرية ضد التجمع وقادته وكوادره شارك فيها بنفسه ومعه أجهزة الحكم ورئيس الوزراء والوزراء ورؤساء تحرير الصحف «القومية» وخطباء الجوامع، وجاءت انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وموقف الحزب الإيجابي منها وإدانته للتخريب وتحميل الأمن المسؤولية عنه، لتتواصل حملة الاتهامات للتجمع وقادته، ويلقي القبض على أكثر من ١٤٠ منهم، وشملت الحملة أربعة من أعضاء السكرتارية العامة هم «د. رفعت السعيد - وحسين عبد الرازق - وغريب نصر الدين - وعبد الصبور عبد المنعم»، وقدم ٥٦ من قيادات وكوادر التجمع للمحاكمة في قضايا التنظيمات السرية والتحريض على أحداث ١٨ و١٩ يناير، وتواصل الصدام بين السادات وحزب التجمع ووصل ذروته بمنع صحيفة «الأهالي» من الصدور من أكتوبر ١٩٧٨ بعد مصادرتها لأسابيع متتالية وكانت قد صدرت في أول فبراير ١٩٧٨، ثم إلقاء القبض على ٢٣ من قيادات الحزب ضمن ١٥٣٦ مصريا من قادة الأحزاب والقوى السياسية ومن الجماعات الإسلامية والمسيحية وأعضاء مجالس النقابات المهنية والعمالية ومواطنين عاديين في سبتمبر ١٩٨١، وتواصل الصراع بين الحكم والحزب الوطني من ناحية وحزب التجمع خلال حكم الرئيس مبارك، فاشتد في فترات وتراجع في فترات أخرى.

وعندما قرر الوفد استئناف نشاطه والعودة للحياة السياسية في منتصف عام ١٩٨٣، وبدا خلال مسيرته يمثل تهديدا محتملا للحزب الوطني الحاكم تحولت دفة الهجوم على حزب الوفد.

وتكرر نفس المنهج مع حزب العمل عندما رأى الحكم في تحالفه مع الإخوان المسلمين وصعوده في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧، فتركزت الحملات علي حزب العمل وأغلقت صحيفته الشعب وتم تجميده.

ولكن يبدو أن هناك جديدا في الساحة السياسية اليوم.

فعقب الانتخابات التي جرت في حزب الوفد في مايو الماضي على موقع رئاسة الحزب وفوز د. السيد البدوي، بدأ الوفد على لسان رئيسه والمتحدث الرسمي باسمه الزميل محمد مصطفى شردي في تقديم نفسه كالحزب الكبير الآخر في مواجهة الحزب الوطني، والنأي بنفسه عن الأحزاب الأخرى المعارضة بما في ذلك أحزاب الائتلاف الديمقراطي، والنظر إليها كأحزاب هامشية لا دور لها، بل الحديث عن أن الوفد طوال تاريخه كان عباءة تتسع لكل القوى والتيارات من اليمين إلي اليسار، ولفت النظر اهتمام الحزب الوطني وأجهزته سواء الصحف القومية أو الإذاعة والتلفزيون الرسمي بالوفد وتطوراته والتوسع في النشر عنه بإيجابية غير معهودة، وفسر البعض هذا الموقف الحكومي بأنه تطبيق للفكرة التي طرحت منذ فترة بوجود قرار من الحكم بإخراج جماعة الإخوان المسلمين الذين شكلوا بحصولهم على ٨٨ مقعدا في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ أكبر قوة معارضة عدديا من البرلمان القادم وبحلول الأحزاب المدنية محل الإخوان، وأن الاختيار قد وقع على الوفد ليقود هذه المعارضة المدنية، وأن الوفد برئاسة د. السيد البدوي قرر اقتناص الفرصة وطرح نفسه في انتخابات مجلس الشعب - ثم انتخابات الرئاسة - كقطب حزبي ثان إلى جوار الوطني.

وتتكرر فكرة وجود حزبين أو قطبين سياسيين ولكن بصورة أخرى على يد الإخوان المسلمين، فقد نشطت جماعة الإخوان المسلمين في الفترة الأخيرة بزيارة مقار أحزاب الائتلاف الديمقراطي وإجراء مباحثات مع قادتها تحت عنوان «التنسيق والعمل المشترك» سواء في انتخابات مجلس الشعب القادمة أو في العمل على توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة، وتقدمت للعب دور رئيسي داخل «الجمعية الوطنية للتغيير» في جمع التوقيعات على المطالب السبعة التي طرحها د. محمد البرادعي، وأخيرا وجهت الدعوة لأكثر من ٣٠ شخصية سياسية حزبية وغير حزبية للقاء تشاوري في مقر الكتلة البرلمانية للإخوان حول مستقبل مصر، وكان واضحا أن الإخوان يريدون تقديم أنفسهم أمام الحكم والرأي العام باعتبارهم القوة الرئيسية في المعارضة وقيادة لها، وتأكد ذلك بصورة قاطعة عندما اتصل إبراهيم الجعفري النائب الإخواني ببرنامج ٤٨ ساعة في قناة المحور خلال الفقرة التي قدمتها هناء السمري مع الزميلين ضياء رشوان ومجدي الدقاق وتناولت اللقاء الذي دعا إليه الإخوان المسلمون، وفاجأ الجميع بإعلانه أنه يوجد في الساحة السياسية المصرية قطبان فقط.. الحزب الحاكم وجماعة الإخوان، وشبه الوضع بعمود المغناطيس الذي يوجد له قطبان فقط، وأن بقية الأحزاب والجماعات ليس أمامها إلا أن تنجذب إلى أحد القطبين، الحكومة أو الإخوان، ناظرا إلى بقية الأحزاب كهوامش أو «رايش» لا قيمة لها إلا بالانجذاب للقطب الإخواني إذ كان حزبا معارضا!!.

ويلفت النظر أن القوى الثلاث التي تتحدث عن وجود قطبين فقط في الحياة السياسية المصرية «الحزب الوطني - حزب الوفد - الإخوان المسلمون» تتبنى جميعها منهج الليبرالية الاقتصادية، أي أن هناك مشتركا بينها رغم اختلافها في البرنامج السياسي وقضية الديمقراطية وطبيعة الدولة «مدنية أم دينية» وتتجاهل تيارين عريضين ومؤثرين في المجتمع والسياسة المصرية، وهما التيار اليساري «الاشتراكي» ويمثله حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ومعه الحزب الشيوعي المصري وبقية مكونات التحالف الاشتراكي، والتيار القومي ويمثله الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب الكرامة وشخصيات ناصرية وقومية عديدة.

والحكم على هذه التيارات جميعا ومدى قوتها ونفوذها، سواء الحزب الحاكم أو الأحزاب المدنية الرئيسية المعارضة - يمينا ويسارا - أو جماعة الإخوان المسلمين - يفترض أن يحدده صندوق الانتخابات، وللأسف فالانتخابات الحرة النزيهة لا تعرفها مصر، وبالتالي يستطيع أحزب أو جماعة الادعاء أنها قطب رئيسي، وأن ينكر عليها الآخرون ذلك.

ولكن التحركات الأخيرة للوفد والإخوان والحكم تفرض على التجمع وقوى اليسار والتيار القومي تحديا حقيقيا لكي تثبت أنها تمثل قطبا رئيسا لا يمكن تجاهله أو إسقاطه من الحسابات، ولن يتحقق ذلك بمجرد البيانات والأقوال أو التحركات السياسية العليا كما يحدث الآن من جميع القوى- لا فرق في ذلك بين الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية والإخوان المسلمين - وإنما بنزول التجمع وقوى اليسار إلي الناس حيث هي ودعوتها للمشاركة وتنظيمها لتكون قوة ضغط حاسمة من أجل التغيير وتحقيق التحول من الاستبداد للديمقراطية.

وزير إعلام الدولة

فريدة النقاش

سعدت جدا بتصريح لوزير الإعلام «أنس الفقي» قال فيه إنه ليس وزير إعلام الحكومة، أو وزير إعلام الوزراء وإنما هو وزير إعلام الدولة، فكم هو متأخر جدا هذا الإعلان.. متأخر ربما أكثر من خمسين عاما هي عمر التلفزيون المصري، متأخر لنصف قرن ويزيد، وتحديدا منذ قيام ثورة ١٩٥٢ التي انتهجت طريق الحزب الواحد سياسيا، وهو الحزب الذي سيطر كلياً على الإعلام مقروءا، ومسموعا ومرئيا، وكان إعلاما موجها لصالح الحكومة وأداة مباشرة لها.

وكان حصاد الهيمنة على الإعلام من قبل النظام الوطني الناصري حصادا مريرا، أفاق عليه الشعب المصري حين وقعت الهزيمة الفاجعة عام ١٩٦٧، وكان الإعلام حتى ذلك الحين قد رسم صورة وردية لكل من الواقع اليومي لحياة المصريين والسياسات التي انتهجتها الحكومة، وحجب كل إشارة إلى سلبيات التجربة التي كانت قوى سياسية قد نبهت لها ثم دفعت ثمن رؤيتها، وكأنها زرقاء اليمامة التي تنبأت بما هو آت ورأت الأبعد، وكان الشيوعيون المصريون علي رأس هذه القوى التي شاءت حينها أن تساعد الثورة - التي ساندتها - لكي تتغلب على أخطائها وتفتح الباب لمشاركة شعبية حقيقية لا شعارية.

باختصار لم يكن الإعلام الرسمي - كما أنه ليس الآن - إعلاما للدولة المصرية بكل مكوناتها، ولكنه كان وبقي إعلام الحكومة، فجري الخلط المقصود بين الدعاية التي تحولت أجهزة الإعلام بمقتضاها إلى أبواق، والإعلام الذي يبحث عن الحقيقة موضوعيا ودون تزويق، ليصل بها إلى أوسع جمهور فيضيؤها من كل زواياها، ويحلل مكوناتها ويتيح الفرصة لكل القوى الاجتماعية سواء كانت ممثلة الحكومة أو خارجها، سواءكانت جزءاً من مكونات السيطرة الطبقية أو مناوئة لها باسم الطبقات الشعبية، ذلك أن الدولة - وليست الحكومة - هي ساحة صراع بين الطبقات.

وتبقى الدولة المصرية على ملكية وسائل الإعلام الجماهيري - الإذاعة والتلفزيون - وتسيطر عما يزيد على ٩٠٪ من الصحف أو الإعلام المقروء، بينما تتخلص من ملكية نسبة متزايدة من وسائل الإنتاج الأخرى، وتطلق يد الملكية الخاصة فيها.

وتضع الدولة نفسها هنا في تناقض صارخ لأن ملكية الدولة هي أول شكل من أشكال الملكية الجماعية، ويؤسس انتقال ملكية الأصول إلى الدولة، لعلاقة إنتاج فريدة من نوعها تقوم بفرض نفسها على المؤسسات المعنية مجسدة الفكرة التي تقول إنها دولة الشعب كله.

ومن المفترض والوضع كذلك أن تخضع هذه الوسائل الإعلامية باعتبارها ملكية جماعية إلى مراقبة جماهيرية، ويكون للمتلقي فيها حق المساءلة والرفض والقبول والاختيار، بل إن هذا المتلقي وهو جمهور واسع من كل الطبقات سائدة ومسودة يصبح طرفا في صراع الوجود داخل هذه المؤسسات التي تصبح غريبة عن أصحابها بمجموعهم حين تنحاز للطبقة المسيطرة وتنطق باسمها وحدها، لأن العاملين بها حتى وإن كانوا أفرادا غير منظمين في أشكال جماعية نقابية أو غيرها هم قادمون في الغالب الأعم من قلب الطبقات الشعبية والوسطى التي لا تمثلها الحكومة.

إن الدولة بهذا المعنى - أي كملكية جماعية لكل الناس - تسعى إلى خلق إجماع بين الطبقتين السائدة والمسودة، وفي سبيل هذا الهدف تتخذ سلسلة من التدابير المادية الإيجابية بالنسبة للجماهير الشعبية، أي أنها بحكم فلسفة وجودها تقوم بالإسهام في صناعة الواقع وتحويله.

وترجمة تصريح وزير الإعلام «أنس الفقي» أنه وزير إعلام الدولة تفرض عليه لا فحسب إتاحة فرص جدية لا شكلية - أي من باب إبراء الذمة - لكل الأحزاب والقوى الاجتماعية والحركات الاحتجاجية والتشكيلات الثقافية للتعبير عن نفسها بالدرجة من الحرية التي تؤهلها للوصول بأفكارها ورؤاها لأوسع جمهور ممكن.. ولكن على أن تحظى هذه المؤسسات بنفس المساحة التي يحظى بها الحزب الحاكم في هذه الوسائل الإعلامية لأنها - نظريا - هي ملك الشعب كله.

بقي أنه نتيجة لهذا التاريخ الطويل من الإلحاق الدعائي لأجهزة إعلام الدولة بالحكومة أصبح العاملون بهذه الأجهزة موظفين بيروقراطيين وغالبا مذعورين خوفا من الإيذاء، وهناك حاجة ماسة الآن خاصة بعد بروز الإعلام الجديد ومساحة الحرية التي يتمتع بها إلى إتاحة الحرية للعاملين في إعلام الدولة وتأمينهم ضد البطش الأمني والسلطوي لكي يبدعوا.